

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢١٢**
الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ماير – هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الكركشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد بيل
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أرتيفيانو
	المكسيك	السيد بونتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد برهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

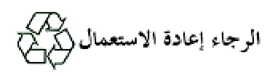
جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/552)

09-59459 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد لي ليونغ مينه، الممثل الدائم لفييت نام، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول /أكتوبر. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير مينه ووفد بلده على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي، وتمكّنا من المضي قدما في أعمال المجلس بشأن عدد من المسائل الهامة جدا.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/552)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيتي أنطونيو، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/552، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد جوزيف موتابوبا، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، وسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، وسعادة السيد تيتي أنطونيو. وأعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكون هنا اليوم لعرض التقرير السادس والثلاثين للأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/552). وأود أن أكتفي ببضع كلمات لأوافي أعضاء المجلس بمعلومات مستكملة عن التطورات في غينيا - بيساو منذ نشر التقرير.

على الصعيد السياسي، أصدر الرئيس مالام باكاي سانها، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، مرسومين يغيران هيكل الحكومة ويعدلانها، بهدف التصدي للتحديات التي تواجهها غينيا - بيساو على نحو أفضل والحد من الإنفاق. وأدت الحكومة الجديدة اليمين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وهي تتألف الآن من ١٦ وزيرا، مقارنة بـ ٢١ وزيرا في السابق، و ١٢ وزير دولة، مقابل ١٠ في الحكومة السابقة. كما تضم خمس نساء. وطرأت التغييرات الرئيسية على وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والوزارة المكلفة بمجلس الوزراء. و لم تقع أي تغييرات في المنصبين الرئيسيين لوزيري الاقتصاد والمالية.

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح الرئيس سانها السنة القضائية ٢٠٠٩-٢٠١٠ ودعا إلى وضع ميثاق للاستقرار الوطني وتنقيح الدستور. وهذا أمر جديد للغاية. كما دعا إلى إجراء إصلاح شامل للدولة، لا يقتصر على مجرد الإدارة العامة وقطاع الأمن. وناشد المروجين للمؤتمر الوطني أن يعملوا مع مبادرات مماثلة لإيجاد حلول دائمة ومتسقة. ودعا رئيس البرلمان، السيد رايموندو بيريرا، إلى تعجيل البرلمان بسن القوانين المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. وقد عُلقت دورة البرلمان لثلاثة أيام حدادا على الزعيم البرلماني للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، أنطونيو منديس تيكسيرا، الذي لقي مصرعه في حادث سير الأسبوع الماضي.

وفي ميدان العدالة، أصدر الرئيس سانها، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مرسوما بتعيين مدع عام جديد، السيد أمين سعد، خلفا للسيد لويس مانويل كابرال، الذي كان مكلفا بالتحقيقات في الاغتيالات التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه. وشغل السيد سعد المنصب ذاته عام ٢٠٠٠، عندما كان الرئيس سانها الرئيس المؤقت للجمهورية.

وفي ما يتعلق بلجنة التحقيق، فإن كفالة إجراء تحقيق شفاف وعادل في الاغتيالات التي طالت شخصيات سياسية رفيعة المستوى في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما انفكت أولوية وطنية رئيسية. وبينما لا تزال الحكومة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة تعمل معا لتوفير الخبراء والدعم اللوجستي والتمويل والأمن للتحقيقات الوطنية المتواصلة، فإن الالتزامات المالية من الشركاء لدعم مجموعة تدابير المساعدة العامة ضرورية للمضي قدما في العملية.

وعلـى الـصعيد العـسكري، أدى الـيمين رئـيس الأركـان العامـة للقـوات المسلحة، زامـورا إنـدوتا، ونائبـه، أنطونيو ندجاي، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ورُقّي رئيس الأركان العامة من قائد بحري إلى نائب لـواء بحري، بينما رُقّي نائبـه مـن عقيـد إلى لـواء. وشـدد الـرئيس سـالها علـى ضـرورة أن يـستمر القـادة العـسكريون الجـدد في عمليـة بنـاء جيش جمهوري حديث ومنضبط يخضع للسلطات المدنية.

أمـا بخـصوص إصـلاح قطـاع الأمـن والاتجـار بالمخـدرات، فقـد نظـم مكتـب الأمـم المتحـدة لـدعم بنـاء الـسلام في غينيـا - بيـساو بتـاريخ ٢١ تـشرين الأول/أكتـوبر اجتماعـا لفريـق الـشركاء الـدوليين لإصـلاح قطـاع الأمـن في غينيـا - بيـساو لمناقـشة مـستوى الـدعم الـذي يقدمـه المجتمـع الدولي إلى برنامج الحكومة لإصلاح قطاع الأمن، ولتحقيـق توافق في الآراء بشأن سبل تعزيز التنسيق والمساعدة الدوليين. وشارك الـسلك الدبلوماسي المعتمد في غينيـا - بيـساو المقـيم في داكار في الاجتماع المعقود من خلال الاتصال السمعي.

إن مكتـب الأمم المتحـدة لدعم بنـاء الـسلام في غينيـا - بيساو، بوصفه رئـيس فريـق الـشركاء الحكـوميين لإصـلاح قطـاع الأمـن ووفقـا لقـرار مجلـس الأمـن ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، سيواصل إجراء مشاورات منتظمة وسيسعى إلى الاتـصال مـع الـشركاء المعنـيين، بمـا في ذلـك الاتحـاد الأوروبي، لـضمان التآزر في استراتيجياتنا والنهج نحـو إصـلاح القطـاع الأمـني في غينيـا - بيـساو. وفي ٣ تـشرين الثـاني/نـوفمبر، قـاد المبعـوث الخـاص للاتحـاد الأفريقـي، جـواو برنـاردو دي ميرانـدا، وفـدا مـشتركا مؤلفـا مـن الاتحـاد الأفريقـي والجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، في مهمـة إلى غينيـا - بيـساو اسـتمرت يومين حيث ركـز علـى إصـلاح قطـاع الأمـن وإعـادة التعمير بعد انتهاء الصراع ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

وعلـى الـرغم مـن أن هنـاك تراجعـا علـى مـا يبـدو في تهريـب الكوكـايين عـبر غـرب أفريقيـا خـلال الأشـهر القليلـة الماضية، ما زال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يـشكلان تحـديا كـبيرا للاسـتقرار في غينيـا - بيـساو والمنطقـة دون الإقليمية. وشارك مكتـب الأمـم المتحـدة لـدعم بنـاء الـسلام في غينيا - بيساو بتاريخ ٢٧ و ٢٨ تـشرين الأول/أكتـوبر في مـؤتمر بـداكار كـان يهـدف إلى مناقـشة تنفيـذ مبـادرة سـاحل غـرب أفريقيـا بمـشاركة إدارة عمليـات حفـظ الـسلام ومكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمـة وإدارة الـشؤون الـسياسية والمنظمـة الدوليـة للـشرطة الجنائيـة، دعمـا لخطـة عمـل الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا لمكافحـة تهريـب المخـدرات والجريمـة المنظمـة في غـرب أفريقيـا للفتـرة ٢٠٠٨-٢٠١١.

ومـن أجـل تحقيـق أهـداف مبـادرة سـاحل غـرب أفريقيا، وافق المكتب على زيـادة تعزيـز التعـاون بـين البعثـات في المنطقة دون الإقليميـة، وخاصـة مـع مكتـب الأمـم المتحـدة المتكامـل لبنـاء الـسلام في سـيراليون وبعثـة الأمـم المتحـدة في ليبريـا وعمليـة الأمـم المتحـدة في كـوت ديفـوار، فـضلا عـن مكتـب الأمـم المتحـدة لغـرب أفريقيـا. بالإضـافة إلى ذلـك، مـا زال المكتـب ملتزمـا بالمساعدة في التـصدي، بالتنـسيق مـع الجهـات المانحـة ذات الـصلة، للـصلات القائمـة بـين الجريمـة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

أما بخصوص لجنة بناء السلام، فإن استعراض الإطـار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو يحرز تقدما. وقـد أنـشأت الحكومـة سـتة أفرقـة عمـل مواضـيعية يـدعمها مكتبنـا بشكل استباقي وتقوم بتقييم الأنشطة المضطلع بها في مجـالات إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز قطاع العدالـة، وتوطيـد سـيادة القـانون ومكافحـة الاتجـار بالمخـدرات، واتخـاذ التـدابير لـدفع عجلة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، والانتخابـات وبناء المؤسسات، والمسائل الاجتماعية الحاسمة لبناء السلام.

وفي مـا يتعلـق بالمـسائل الاجتماعيـة والاقتـصادية، ما زالت الحالة الاقتصادية والمالية هشة جداً. ويعتزم صندوق النقد الدولي إرسال بعثة في الفترة من ٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض تقديم المساعدة الطارئة لغينيا - بيساو بعد انتهاء الصراع ومناقشة إنشاء مرفق لتحقيق النمو والحد من الفقر. وكانت بعثة من البنك الدولي قد زارت غينيا - بيساو من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض أداء الحافظة الاستثمارية. كما سيزور مدير مصرف التنمية الأفريقي غينيا - بيساو من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون مدير العمليات في المصرف موجوداً في غينيا - بيساو اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى اقتراب نهاية بعثة صندوق النقد الدولي لمناقشة دعم الميزانية من جملة أمور أخرى.

أما بخصوص أمن الحدود، فقد أوردت وسائط الإعلام على نطاق واسع جدا أخبارا عن هجوم شنه المتمردون على الجيش السنغالي في كازامانس أوائل تشرين الأول/أكتوبر، بالقرب من الحدود بين البلدين وبالإضافة إلى تقارير عن توغل مزعوم لقوات سنغالية في غينيا - بيساو في عمليات مطاردة حامية، ذكرت وسائط الإعلام أيضا أنباء عن تغيير مزعوم لأماكن علامات الحدود في أقصى الجزء الغربي من خط ترسيم الحدود بين السنغال وغينيا - بيساو في منطقة ذات إمكانات سياحية ويحتمل وجود نفط قبالة ساحلها. ونفى الناطق الرسمي باسم الرئيس وجود أي توترات بين البلدين، وكرر التأكيد أن غينيا - بيساو مستعدة للتوصل إلى حل لمشكلة كازامانس من خلال الحوار.

وعقد اجتماع بين ممثلين من غينيا - بيساو والسنغال في بيساو بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لبحث مسائل الحدود، واتفق الجانبان على إحياء اللجنة المشتركة للتعاون، ومن جملة تدابير أخرى، إنشاء لجنة مشتركة لمسح منطقة أقصى الجزء الغربي من خط ترسيم الحدود بين البلدين لضمان وجود علامات الحدود في مكانها الصحيح.

وفي ما يتعلق بالمكتب المتكامل لبناء السلام، فقد أعطى القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩) مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الذي سيُنشأ في المستقبل ولاية قوية لدعم حكومة غينيا - بيساو في مجالات الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن - وخاصة في مجالي الشرطة والأمن الداخلي - لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والمساعدة في عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وستنظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الأسبوع القادم في الميزانية العامة المقترحة للمكتب المتكامل الجديد، ويحدونا الأمل أن تتوفر الموارد المطلوبة للمساعدة في توفير الدعم المنسق الذي تشتد الحاجة إليه للسلطات الوطنية وشعب غينيا - بيساو.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على بعض نقاط رئيسية: أولا، في البلد حكومة حصلت على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ورئيس ينتمي إلى الحزب نفسه الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بفارق كبير. وأُضفي الطابع الشرعي على قيادة الدفاع بتأكيد تعيين رئيس هيئة الأركان العامة ونائبه. ومن حيث المبدأ، فإن الظروف مهيأة لتحقيق الوئام المؤسسي وتشكيل حكومة مستقرة. إن الزخم قوي جدا ويجب علينا المحافظة عليه.

ومع ذلك، هناك تهديدان. أحدهما داخلي. فالناس لا يدركون درجة الهيمنة في السياسة، حيث يتولى الحزب الحاكم نفسه السلطة إلى الأبد بدون أي معارضة. والتهديد الآخر تشكله الانقسامات في صفوف الحزب المتعلقة بالخلافات الشخصية وليس الاختلافات الأيديولوجية التي لها

تأثير سلبي على استقرار الحكومة. الكثير يعتمد على الحزب الحاكم وقدرته على التطور بعيدا عن السياسة الإقصائية والأخذ بالمساءلة وشمول الجميع. ولكنني واثق من أنهم سيتغلبون على هذه المشكلة، إذا واصلنا تقديم الدعم لهم.

ثانيا، تركز اهتمام الحكومة خلال معظم العام على إدارة الآثار الناجمة عن أحداث آذار/مارس وحزيران/يونيه، وهناك تصور أنه أحرز تقدم محدود في المجالات الحيوية الأخرى. ويجب على الحكومة أن تعود إلى برنامج عملها. ولكن، كما قلت آنفا وذكرت كثيرا أمام هذا المجلس، ليس بوسع غينيا - بيساو متابعة هذا البرنامج لوحدها. هناك فرصة تغيير تتطلب من الحكومة الالتزام وتحقيق النتائج، ومن المجتمع الدولي الدعم الكافي للتصدي لتحديات البلد القصيرة الأجل وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل لبناء القدرات وتعزيز مؤسسات الدولة.

ومن المشجع أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية قد أوفدت بعثات ميدانية هامة لاستعراض حافظاتهم الاستثمارية وبحث سبل تعزيز دعمهم لهذا البلد. ويعتزم الشركاء الدوليون والحكومة عقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ لبحث احتياجات البلد لإصلاح قطاعات التنمية والأمن والإدارة العامة والقطاع المالي. وجدول الأعمال هذا يحتاج إلى دعم.

ثالثا، لقد قوض ضعف قطاع العدالة ثقة الشعب بالسلطات العامة. وفي بلد له تاريخ من العنف ذي الدوافع السياسية الذي لم تتم تسويته، فإن التحقيقات الشفافة والشاملة للاغتيالات السياسية في آذار/مارس وحزيران/يونيه وفي محاولة الانقلاب في حزيران/يونيه مهمة إذا أردنا مكافحة الإفلات من العقاب وإعادة بناء ثقة الشعب بالنظام القضائي وإثبات الحقيقة والمساهمة في تحقيق المصالحة التطلعية. ولا ينبغي أن تؤدي عملية التحقيق وما يعقبها إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، بل ينبغي أن تكون جزءا من عملية المصالحة الشاملة. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يألو المجتمع الدولي جهدا لمرافقة هذا البلد في سعيه لتحقيق العدالة والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد انطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على دعوته إلى حضور هذه الجلسة.

لعل الأعضاء يذكرون، أن مكتبي كان هو الذي تفرد - إذا جاز لي قول ذلك - بقرع ناقوس الخطر قبل خمسة أعوام لتحذير العالم من الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن الاتجار بالكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، خاصة عبر غينيا - بيساو. وبعد عامين من التردد - وبالمناسبة، هو وقت مهدر اتضح أنه باهظ التكلفة - بدأ المجتمع الدولي التحرك، نتيجة لحث هذا المجلس، وأشكر كل الأعضاء على ذلك.

إن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن وتلك التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، بإيحاء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إضافة إلى الدعم الثنائي السخي، أخذت تؤتي ثمارها. وهذه أنباء جيدة. فخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، شهدنا انخفاضا كبيرا في عدد عمليات مصادرة المخدرات في غرب أفريقيا، مصحوبا بتراجع كبير مماثل في عدد العمليات الأوروبية لمصادرة المخدرات، حيث أشير إلى غرب أفريقيا باعتباره المصدر المشتبه فيه. ولعل الأعضاء يعلمون، أن الاتجاهات في مجال المصادرة مؤشر جيد لما يحدث بالنسبة لتدفق

المخدرات. ولذلك، نخلص إلى أن الاتجار بالمخدرات في المنطقة قد تراجع. غير أن ذلك الاتجاه يجب تفسيره بحذر. إن رغبة أوروبا في الحصول على الكوكايين لا تزال شديدة، والجهود الدولية ربما عملت على دفع طرق الاتجار جنوبا على طول ساحل غرب أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإن التهديد لغينيا - بيساو، رغم أنه أقل وضوحا مما كان عليه في الماضي، لا يزال خطيرا جدا. هناك تقارير تفيد بالتهريب عبر جزر كثيرة مملوكة للقطاع الخاص في أرخبيل غينيا - بيساو. وتحتاج الحكومة إلى مساعدة أكبر بغية السيطرة على تلك الجزر، التي توفر ملاذات للطائرات الخفيفة والزوارق السريعة القادمة عبر المحيط الأطلسي. ولذلك، فإنني أحث المجلس على عدم التهاون.

وفضلا عن ذلك، هناك ثلاثة عناصر مقلقة جديدة. أولا، ثمة كمية كبيرة من المخدرات التي تأتي إلى غرب أفريقيا تُستهلك محليا. وهذا جديد، لكنه ربما لا يكون مدهشا. إن الأسعار المنخفضة وتوافر الكوكايين، خاصة في غينيا - بيساو، يثيران الفوضى بين الشباب الذي يعاني بالفعل الأمرّين نتيجة مشاكل كثيرة تتعلق بالفقر والأمية والبطالة. ودعونا لا ننسى أن صغار أفراد عصابات الجريمة المنظمة - الشبان المحليون - وصغار المهربين تدفع لهم أجور عينية من الكوكايين والكراك، الذي يجري بيعه بعدئذ محليا.

ثانيا، هناك تقارير تفيد بأن استهلاك الكوكايين يؤثر على الجيش. ولا يهدد ذلك فحسب إصلاح القطاع الأمني، كما أظهرت التطورات في كوناكري المجاورة، إذ أن سلوك الجنود يمكن أن يخرج بسهولة عن السيطرة. وهذه ليست مشكلة تتفرد بها غينيا - بيساو أو كوناكري، فقد شهدنا أيضا الآثار المدمرة للإدمان داخل الجيش في مناطق أخرى من العالم، بما فيها البلدان الغنية. والفرق هو أنه في غينيا - بيساو، يوجد مركز وطني واحد للمعالجة من إدمان المخدرات - في كوينهامل، على بعد ٣٠ كيلومترا من بيساو - يديره قس لا يستطيع تقديم سوى التأديب والإرشاد الروحي. ولا يمكن أن يكون هذا بديلا.

ونقطتي الثالثة هي الأكثر خطورة، وأود أن ينظر فيها المجلس بجدية. منذ تموز/يوليه، يحقق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في العديد من المواقع في غرب أفريقيا، حيث عثرنا على كميات كبيرة من المواد الكيميائية التي تستخدم في معالجة المخدرات لتحويل العجينة الأساسية إلى كوكايين عالي الجودة، وسلائف كيميائية لتصنيع مخدر الاكستاسي (النشوة). وكانت هذه مفاجأة مذهلة لنا، وربما تكون مذهلة للمجلس أيضا.

وفي حين يجري التعامل مع هذه المعلومات التي تبعث على الشعور بالصدمة، فإنني أريد أن أقرع أجراس خطر أخرى. إن غرب أفريقيا الآن على وشك أن يصبح مصدرا للمخدرات، وليس مجرد نقطة عبور. وفي الحقيقة، فإن الجريمة المنظمة تتنامى وتترسخ جذورا. وفي الوقت الراهن، لا تحدث هذه التطورات في غينيا - بيساو فحسب، بل وعلى طول حدودها. ومع ذلك، هناك شيء مماثل من المرجح أن يحدث في بيساو، حيث اكتسب تجار المخدرات وجودا عقاريا ضخما. إن البلد معرض بشدة للخطر نظرا لنظامه القضائي الضعيف، ومياهه ومجاله الجوي الواضح أنهما غير خاضعين للمراقبة، وحدوده البرية المفتوحة.

وفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نبذل قصارى جهدنا للمساعدة. وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وشراكة مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ننشئ وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو. وندعم، بالطبع، إصلاح العدالة الجنائية

كجزء من عملية بناء السلام، بإعارة موظفينا إلى وزارة العدل. ونعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام في ما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني وبدءا من كانون الثاني/يناير العام القادم، سيكون لدينا مكتب متكامل جديد للأمم المتحدة لبناء السلام في بيساو، بما في ذلك خبير في إنفاذ القانون في مكتب الممثل الخاص.

وبمساعدتنا، ثمة فريق خبراء شرطة من البرازيل زار بيساو في أيلول/سبتمبر ويخطط الآن لإنشاء أكاديمية وطنية للشرطة. وسيتلقى ٣٠ ضابطا التدريب في البرازيل بنهاية العام. وتم تنظيم برامج تدريب لقضاة التحقيق الذين يواجهون الجريمة المنظمة، ولخبراء العدالة الجنائية لتحسين قدراتهم في مكافحة غسل الأموال ومهارات الاستخبارات المالية.

وفي العام الماضي، شهدت بنفسي الحالة المزرية لسجون بيساو، إذا جاز تسميتها بسجون. ولذلك، يسعدني أن أبلغ المجلس، أنه بعد إجراء تقييم – مرة أخرى بمعرفة خبراء برازيليين – سيتم بناء سجن جديد في العاصمة، في حين سيتم تجديد اثنين آخرين، في بافاتا ومانسوا، بأموال من صندوق بناء السلام. إن إفلات تجار المخدرات من العقاب – وهو حقيقة في غينيا – بيساو حتى الآونة الأخيرة – سينتهي قريبا.

إن جهود مجلس الأمن تؤتي ثمارها. غير أن التهديد الذي تمثله المخدرات لغينيا – بيساو لم يتراجع، إنما تطور، كما أوضحت، إلى أنماط يصعب تقييم امتدادها وعمقها، لكن تأثيرها السلبي سيتم الشعور به بالتأكيد في السنوات المقبلة. وإنني أحث المجلس على متابعة الدعم الدولي الذي جرى التعهد به في الاجتماع الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في باريا في شباط/فبراير من هذا العام، وخلال مؤتمر غينيا – بيساو الذي عقد في لشبونة في أواخر العام الماضي. وربما يكون نبأ بالنسبة للأعضاء أن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنوي عقد اجتماع مائدة مستديرة جديد للتمويل في فيينا بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأحثهم على الحضور وتأكيد التزامهم بالمساعدة. غينيا – بيساو تحتاج دعمهم وتمويلهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أشكركم على هذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة بصفتي رئيسة لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، أشكر السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، على ملاحظاته الشاملة والمفيدة بشأن الحالة في الميدان.

منذ قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس، في ٢٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6149)، ثمة عدد من التطورات أثرت على بناء السلام في غينيا – بيساو. وفي أعقاب الاغتيالات المأساوية في آذار/مارس وحزيران/يونيه، يبدو أن البلد استعاد الحياة الدستورية السوية. وجرت جولتا الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية، وانتخب مرشح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، مالام باكاي سانها رئيسا.

ومن ٧ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، زرت بيساو لحضور حفل تنصيب الرئيس سانها وعقد اجتماع مع رئيس الوزراء، وأعضاء الحكومة، والمجتمع المدني، والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. وقد أحسست من خلال المحادثات العديدة التي أجريتها بأجواء من التفاؤل الحذر. وأود أن أشير

إلى أربعة تطورات من بين الدوافع وراء التوقعات الإيجابية، التي سلط الضوء عليها فعلا السيد جوزيف موتابوبا.

أولا، يسهم انتماء الرئيس ورئيس الوزراء إلى الحزب ذاته، من حيث المبدأ، في تعزيز الاستقرار السياسي. وقرار الجمعية الوطنية إجراء حوار وطني من أجل المصالحة، يركز على الأسباب الأصلية للصراع ومستقبل البلد، أمر يبشر بالخير حيال عملية بناء السلام.

ثانيا، لا تزال الحاجة إلى مواصلة إصلاح قطاع الأمن أولوية قصوى. ويعتبر إطلاق صندوق للمعاشات التقاعدية لفائدة أفراد الجيش الذين سيُسرحون خطوة رئيسية في هذا الصدد.

ثالثا، أعربت السلطات الحكومية عن استعدادها لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وهي لا تزال مهتمة بتلقي الدعم التقني الدولي لعمل لجنة التحقيق في الاغتيالات السياسية التي وقعت هذا العام.

رابعا، سُجل تحسن ملحوظ في إدارة المالية العامة. فقدت تمكنت الحكومة من توحيد كشوف المرتبات، غالبا من خلال حشد الموارد المحلية. ويدل ازدياد الإيرادات العامة والأداء القياسي لصادرات جوز الكاجو على الإمكانات الاقتصادية التي ينبغي للبلد أن يستفيد منها.

غير أنه لا تزال هناك تحديات عديدة. ففي سياق إصلاح قطاع الأمن، يُتوقع من الحكومة أن تتخذ قرارات تمكّن العملية من المضي قدما، خاصة في ما يتعلق بإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية. وقد اقترحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنظيم اجتماع بشأن إصلاح قطاع الأمن في أبوجا، في إطار متابعة الاجتماع الذي عُقد في برايا، في نيسان/أبريل الماضي، تعقبه مائدة مستديرة للمانحين في العام المقبل. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن ينضموا لهذا الجهد دعما لغينيا - بيساو، حيث أن النجاح في إصلاح قطاع الأمن يكتسي أهمية أساسية لعملية بناء السلام في البلد.

ولا تزال غينيا - بيساو بحاجة إلى بناء القدرات التي قد تمكّن مؤسسات الدولة من أداء عملها بصورة مناسبة، وترسخ سيادة القانون. والجهود الرامية إلى مساعدة غينيا - بيساو على بناء دولة تؤدي عملها وقادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وكفالة الأمن وتعزيز حقوق الإنسان، لا تزال أساسية.

وثمة عراقيل هامة ما زالت تعوق الانتعاش الاقتصادي. فعلى الرغم من الازدياد الأخير في القدرة الإجمالية على توليد الطاقة، يظل إنتاج الطاقة وتوزيعها مسألتين تثيران بالغ القلق. وبدون المرافق الأساسية الكافية، لن تتحقق آفاق بلوغ نمو اقتصادي مستدام وإيجاد فرص العمل.

وقد أسفر الاهتمام الذي أُولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو عن بعض النتائج الإيجابية، مثلما ورد في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحسبما أفادنا به للتو السيد أنطونيو ماريا كوستا. وينبغي اعتبار هذا الأمر تشجيعا على اتخاذ المزيد من الإجراءات وتعزيز الدعم المقدم إلى البلد، بغية تحقيق نتائج تتسم بقدر أكبر من الفعالية.

وخلال زيارتي إلى بيساو، شجعت اللجنة التوجيهية الوطنية على استعراض الإطار الاستراتيجي الذي أُقر في العام الماضي. ومن شأن هذا الاستعراض تقييم التقدم الذي أُحرز حتى الآن وتحديد، ضمن كل مجال من المجالات ذات الأولوية، الجوانب التي ستحتاج إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي على الأجل القصير. وقد سُررتُ بأن هذه العملية بدأت فعلا وتتقدم بشكل جيد. وعلاوة على القيمة الذاتية لممارسة تحديد الأولويات، فإنها ستكتسي أهمية أساسية من

حيث الاسترشاد بها لدى تخصيص دفعة ثانية من موارد صندوق بناء السلام لغينيا - بيساو.

وبالنظر إلى الأهمية التي نوليها للنهج الإقليمي لبناء السلام في غينيا - بيساو، سأقوم، بمعية رئيس لجنة بناء السلام، بزيارة إلى أديس أبابا في الأسبوع المقبل للاتصال بمسؤولي الاتحاد الأفريقي حول مسائل ذات أهمية بالنسبة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وفيما يخصني، غينيا - بيساو، تحديدا. كما سأزور أبوجا لأعقد اجتماعا مع مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسائل تتصل بغينيا - بيساو. وأعتقد أن هاتين الزيارتين ستشكلان فرصة جيدة لتعزيز التعاون مع المنظمتين وتنسيق الإجراءات دعما لغينيا - بيساو.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أجدد التأكيد على أهمية تجديد وتعزيز تواجد الأمم المتحدة في الميدان. وتحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى بعثة متكاملة، مزودة بما يلزم من موارد وموظفين لتنفيذ ولايتها، يتصف بأهمية بالغة لنجاح بناء السلام في غينيا - بيساو. ونأمل أن يتم النظر في الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على نحو إيجابي في اللجنة الخامسة، وأن يبدأ المكتب الجديد بمزاولة عمله بكامل قدرته في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وعلى غرار المتكلمين السابقين، أعرب لكم عن امتناننا على تنظيم هذه الجلسة.

كما نشكر سلفكم والسيد جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، على عرضه للتقرير الشامل للأمين العام (S/2009/552). ونود أن نعرب للسيد موتابوبا عن مدى سرور الاتحاد الأفريقي بتوليه رئاسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. كما يرحب الاتحاد الأفريقي بالدور الذي اضطلع به شخصيا في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الميدان. وقد تم ذلك، من جملة أمور، عن طريق اتصالات منتظمة مع السيد جواو بيرناندو دي ميراندا، المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي كان يود المشاركة في هذه الجلسة، لكنه لم يتمكن من ذلك لأنه في طريقه إلى بيساو مع البعثة المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الاتحاد الأفريقي، إذ يدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي إطار التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، لا يزال منخرطا على نحو بالغ في تعزيز التطورات الإيجابية للحالة في غينيا - بيساو، التي اتسمت منذ فترة بانعدام الاستقرار المثير للقلق، ووضع اقتصادي حرج، ووجود جيش أكبر بكثير مما هو مطلوب، بالنظر إلى الاحتياجات الحقيقية للبلد، والأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد أشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للتو، إلى هذه المسألة الأخيرة.

وأود أن أذكّر بأن الجهود التي بذلتها على نحو مشترك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، منذ أحداث تموز/يوليه ٢٠٠٣، منعت الطغمة العسكرية البائدة، أو اللجنة العسكرية لاستعادة النظام الدستوري الديمقراطي، من التشبث بالسلطة. وفي ذلك الوقت، كما تذكرون، أوفد الرئيس المؤقت للجنة مبعوثا

خاصا، السيد فرانسيسكو ماديرا، وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والدبلوماسية في موزامبيق.

ومنذئذ، لم يدخر الاتحاد الأفريقي أي جهد لمساعدة غينيا - بيساو على الخروج من مختلف الأزمات التي شهدتها، بما في ذلك من خلال إيفاد مبعوثين خاصين ونشر بعثات مراقبين خلال الانتخابات التي جرت في البلد، حتى تتمكن مرة أخرى من تبوء المكانة التي تستحقها في مجتمع الأمم.

ومؤخرا جدا، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جون بينغ، عين السيد جواو بيرناندو دي ميراندا، الوزير السابق للعلاقات الخارجية في أنغولا، مبعوثا خاصا له في غينيا - بيساو. وبُعيد تعيينه، قام بعدد من المهمات في غينيا - بيساو.

وعلى ضوء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أُجريت في أعقاب اغتيال الرئيس نينو فيرا، وبالنظر إلى التوترات التي نشبت قبل الجولة الثانية، قام السيد ميراندا بزيارة بيساو لعقد اجتماع مع السيد مالام بانكا ساها والسيد كومبا يالا بهدف تعزيز الظروف المؤدية إلى إجراء انتخابات ناجحة.

وفي هذا السياق، حصل على توقيع محاوريه، عشية الانتخابات، لمذكرة تفاهم بشأن نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وبموجب هذا الاتفاق، التزم المرشحان باحترام وتنفيذ نتائج انتخابات ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، واستخدام الوسائل القانونية في حالات مواجهة تحديات محتملة، والتصرف بكرامة واحترام في تعاملهما مع المرشح الخاسر.

ويذكر المجلس أن مذكرة التفاهم هذه، التي تم البدء بنفاذها يوم التوقيع عليها من جانب الأطراف المعنية، ستظل صالحة طيلة فترة الولاية الرئاسية المترتبة على الانتخابات الرئاسية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبما أن السيد موتابوبا قد أعطى صورة شاملة عن الانتخابات فلن أتناولها.

في سياق تعزيز ذلك الزخم، عقد في أديس أبابا اجتماع استشاري مشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غينيا - بيساو، بتاريخ ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وانهمك المشاركون في مباحثات مثمرة بشأن طبيعة التعاون وإسهام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو، وتمويل ذلك الجهد والعلاقة بين إسهام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وغير ذلك من الجهود الجارية في غينيا - بيساو. ثم أوصى الاجتماع بعقد اجتماع تحضيري رفيع المستوى في غينيا - بيساو قبل انعقاد مؤتمر المانحين الذي يقترح رئيس نيجيريا، الرئيس الحالي لسلطة الجماعة الاقتصادية، أن يعقد قبل نهاية العام.

والهدف من ذلك الاجتماع هو إتاحة الفرصة لغينيا - بيساو حكومة وشعبا الإعراب عن احتياجاتها وأولوياتها لإصلاح القطاع الأمني، خاصة في هذه المرحلة حيث يجري تشكيل حكومة جديدة. وينبغي أيضا أن تكون فرصة للبحث مع السلطات في غينيا - بيساو أشكال المساعدة التي بوسع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية توفيرها وأشكال تلك المساعدة.

وامتدادا للاجتماع الاستشاري، التقى رؤساء الدول والحكومات في طرابلس بتاريخ ٣١ آب/أغسطس في إطار الدورة الاستثنائية لجمعية الاتحاد الأفريقي، وبحثوا أيضا الحالة في غينيا - بيساو وقدموا توصيات محددة بشأن توطيد السلام و الاستقرار في غينيا - بيساو، والانتهاء من المشاورات مع السلطات في غينيا - بيساو بشأن الوسائل لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء تحقيق موثوق في الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في هذا البلد عام ٢٠٠٩ وعقد مؤتمر إقليمي قبل نهاية عام ٢٠٠٩ بشأن إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع وتحقيق الاستقرار وإصلاح قطاع الأمن والاتجار بالمخدرات.

وفيما أنا أخاطب هذا المجلس هنا، ما برحت البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية تعمل في غينيا - بيساو منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتهدف تلك البعثة إلى دراسة كيفية تنفيذ توصيات طرابلس. والواضح من الاتصالات الأولى التي أجرتها أن غينيا - بيساو بذلت بالفعل جهودا كبيرة، حتى ولو ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، فإن الإرادة والالتزام السياسيين لدى البعثة واضحان.

في هذا المقام، حري بي أن أشير إلى أن الحكومة الجديدة لا تدخر جهدا لتحسين الشؤون المالية العامة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك دفع الرواتب مما يقلل بشكل كبير من قدرتها على الإسهام في صناديق المعاشات التقاعدية التي يعلم الجميع أنها مفتاح نجاح إصلاح قطاع الأمن.

ونرحب بمبادرة الجمعية الوطنية عقد مؤتمر وطني لدراسة الأسباب الكامنة وراء الصراع والاستراتيجيات التي سيتم وضعها لمنع التوتر في المستقبل.

وهذا هو المكان المناسب لدعوة الشركاء في المجتمع الدولي ككل إلى المشاركة بعزم في إعادة الإعمار بعد الصراع والتنمية في غينيا - بيساو من أجل إخراج البلد مرة وإلى الأبد من دوامة العنف وعدم الاستقرار الذي ظل واقعا فيها خلال السنوات الأخيرة.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بالتقدم الجاري تحقيقه في إنشاء المكتب المتكامل للأمم المتحدة في غينيا - بيساو، وكذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها لجنة بناء السلام. ويستحق الزخم الجديد حاليا في غينيا - بيساو تأييد الجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد تيتي أنطونيو على عرضه.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغينيا - بيساو، سعادة السيد ألفريدو لوبيز كابرال.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفد بلدي أن يراكم، سيدي، سفير النمسا، تترأسون مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأؤيد ثناءكم على سلفكم، سفير فييت نام، الذي يستحقه بجدارة.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء المجلس على الاهتمام الذي أبدوه إزاء الحالة في غينيا - بيساو، خاصة لأننا بفضل الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس من هنا في نيويورك وبفضل التوصيات التي تنفذ حرفيا، تمكنا في غينيا - بيساو، من جانبنا - وهو ما ينبغي أن يكون - من القيام بما يجب علينا القيام به. ويعني ذلك التأكد من أننا نستحق بصورة متزايدة الثقة والمساعدة من المجتمع الدولي، وأنه أيضا بوسعنا تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في بلدي.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ، السيد موتابوبا، على إحاطته الإعلامية التي من المؤكد أنها تكمل تقرير الأمين العام (S/2009/552) المعروض على المجلس.

مثلما رأى المجلس، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في غينيا - بيساو. ومع ذلك، وبفضل جهودنا نحن، وبالطبع، بفضل المساعدة الدولية، تمكنا من العمل وتحقيق نتائج مقنعة. وقبل كل شيء، كنا قادرين على تنظيم انتخابات عادلة وموثوقة وشفافة، انتخابات نأمل أن تكون تتويجا للعمل الضروري الرامي إلى بناء سيادة القانون.

لقد أراد رئيس الجمهورية الجديد الذي تولى منصبه في ٨ أيلول/سبتمبر، أن يؤكد في خطاب تنصيبه ضرورة إنشاء ثقافة جديدة للحوار في غينيا - بيساو، ثقافة تقوم على شمول الجميع لضمان أن يتحدث أفراد شعب

غينيا – بيساو بعضهم إلى بعض ويفهمون بعضهم بعضا وبوسعهم العمل معا. وأعتقد أن ذلك يبشر بالخير لحقبة جديدة. نريد حقا أن نبدأ فصلا جديدا حتى نتمكن معا من مواجهة ما هو مهم، أي إعادة بناء بلدنا، لنجعله بالحوار المستمر والبناء بلدا هادئا ومتصالحا مع نفسه.

ومع ذلك، وكما قال السيد موتابوبا، هناك مشكلات هائلة، وبغض النظر عن تصميمنا – وهو موجود – واستعدادنا للعمل بشأن ما هو أساسي، وبغض النظر عن الفهم الدقيق جدا بأن المسؤولية التي نتحملها أولا وقبل كل شيء هي عن حل مشاكلنا الخاصة بنا، فلن يكون بوسعنا حل كل مشكلة لوحدنا وفي الوقت نفسه. ذلك هو سبب أهمية استمرار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم الدعم لنا حتى نتمكن من البناء على الزخم الذي بدأناه، ويبعث على ارتياحنا الكبير.

نعم، نتفق مع السيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أنه ما زال هناك مشاكل في غينيا – بيساو. تحققت نتائج في مجال مكافحة الجريمة الدولية والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، ولكن ما زلنا غير قادرين على اعتبار تلك المسألة قد حلت إذا لم نراعِ سياق الحالة وطابعها دون الإقليمي أو حتى الإقليمي. ذلك هو السبب وراء سعادتنا بالجهود التي يبذلها مكتب كوستا. وقبل كل شيء، نحن سعداء جدا بالتفهم دون الإقليمي لضرورة ضمان بذل الجهود بطريقة متضافرة ومجتمعة، وذلك هو السبب في أننا نشهد حاليا تحقيق نتائج. وسيتعين علينا مواصلة هذا الجهد ويمكنني أن أؤكد للمجلس، بالنيابة عن حكومتي، أننا ندرك تلك الحقيقة.

وكما قال السيد موتابوبا، هناك حاجة، قبل كل شيء، إلى اتخاذ إجراء لإحقاق العدالة في غنيا – بيساو. ولن نتمكن من بسط سيادة القانون – قبل إحقاق العدالة – وهي العنصر الأساسي الذي ترتكز عليه الأنظمة الديمقراطية. ويجب أن يثق أولئك الذين تجري محاكمتهم بنظامهم العدلي، ويجب أن يسمح بالوصول إلى نظام العدل ولا بد من إقامة العدل بطريقة شفافة ومنصفة.

وهناك الكثير الذي يتعين عمله في هذا المجال. لقد أشار السيد كوستا للتو أنه لا يوجد، في الوقت الراهن، حتى أي سجون – على الأقل أي سجون تستحق تسميتها سجونا. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر شركاءنا الذين يساعدوننا في بناء سجون مجهزة لاستقبال أولئك الذين تتم إدانتهم وتتيح لهم قضاء فترة أحكامهم في ظل ظروف تلبي المعايير الدولية، خاصة تلك المتعلقة بضرورة احترام أبسط الحقوق الأساسية وفاء بالتزامات حقوق الإنسان.

وأود أن أشكر السفيرة فيوتي. وكما يعلم المجلس، لقد بذلت جهودا كبيرة بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام لكفالة استدامة الاهتمام الذي تحظى به الحالة في غينيا – بيساو، وبصفة خاصة، حشد الطاقات والجهود تأييدا لبلدي. وأود أن أشكر السفيرة فيوتي باسم بلدي وأن أشيد، في هذا المحفل، بالدور البارز الذي اضطلعت به البرازيل والأعضاء الآخرون في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لكفالة بقاء غينيا – بيساو على جدول الأعمال، وأن تبقى موضع اهتمام مستدام وتتلقى المساعدة التي تحتاجها.

وأخيرا، أود أيضا أن أشكر صديقي وزميلي، ممثل الاتحاد الأفريقي، على الجهود التي اضطلع بها على مستوى القارة لا لكفالة عودة غينيا – بيساو إلى مسار الاستقرار السياسي فحسب، ولكن أيضا لوضع نهاية للصراع المتكرر الذي ابتلي به بلدنا وحشد أنفسنا ومواردنا – على قلتها – من أجل جهود التنمية.

وفي الختام، وبعد أن أشدت في بداية ملاحظاتي بأعضاء المجلس، أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بوفد بوركينا فاسو – الذي، كما يعلم الأعضاء، سيترك المجلس في نهاية كانون الأول/ديسمبر – على الدور البارز الذي اضطلع به في المجلس بصفته دولة عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويعلم أعضاء المجلس بالطبع ذلك أفضل مني. إن بوركينا فاسو لم تسترع انتباه أعضاء المجلس فحسب إلى الظروف الخاصة للحالة في غينيا – بيساو، ولكنها عملت أيضا لكفالة أننا، من خلال الحوار البناء مع شركائنا، قادرون على تحقيق ما يهم فعلا، وهو الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

ولذلك، أود أن أشيد بجهود السفير كافاندو وأن أشكر بوركينا فاسو، التي، كما يعلم المجلس، تضطلع بدور مهم للغاية في المنطقة دون الإقليمية. وقد شهدنا ذلك في سياق توغو وفي كوت ديفوار وأخيرا في الدور الذي اضطلع به الرئيس كومباوري كوسيط في أزمة غينيا – كوناكري.

ولذلك، أود أن أشكر كل أعضاء المجلس على دعمهم وأن أؤكد لهم، باسم حكومة غينيا – بيساو، أننا لن نتوقف، وأكرر لن نتوقف، عن بذل قصارى جهدنا لتعزيز الحوار، ولتحقيق الاستيعاب الذي يسعى إليه السيد موتابوبا، حتى يمكن لأبناء وبنات غينيا – بيساو المشاركة في إدارة شؤون بلدهم وتقديم مساهماتهم لبسط سيادة القانون، ولتعزيز الديمقراطية وتهيئة الظروف من أجل حياة أفضل لشعبنا. هذا هو هدفنا الأساسي – أن نكفل استمتاع شعب غينيا – بيساو بالسلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.